المقترب الرقمي للحكم الرشيد

ا.م.د. سامر مؤيد عبد اللطيف

م.م. حمد جاسم محمد

م.م. صائب محمد ناظم

الخلاصة

يسعى البحث الى تحديد المجال السياسي للحكم الرشيد ، والتعرف على اهم مقوماته ، ومن ثم بيان حدود الدور الذي تنهض به التقنية الرقمية عبر بوابة الحكومة الالكترونية في تحقيق متطلباته . وباعتماد منهجي التحليل الوصفي والوظيفي ، جرى تقسيم البحث على مبحثين رئيسين ، تصدى الاول منهما الى تحديد الاطار النظري والمفاهيمي للحكم الرشيد مع التطرق الى اهم مقوماته . وانصرف المبحث الثاني الى بيان ماهية الحكومة الالكترونية ومتطلبات ومراحل انجازها ، بوصفها المقترب الرقمي لتحقيق متطلبات الحكم الرشيد .

وقد توصل البحث الى نتيجة مفادها ان التقنيات الرقيمة التي تتضمنها الحكومة الالكترونية تعد الوسيلة الادارية الفاعلة لتحقيق متطلبات الحكم الرشيد وتسريع وتائر الوصول اليه ، عبر بوابة المعلومات التي تضعها هذه التقنيات في خدمة اغراض ومتطلبات اقامة هذا النوع من الحكم . والله ولي التوفيق .

Abstract

The research seeks to identify the political sphere of good governance, and to identify the most important effervescence, and then release the limits of the role that the digital technology played by via the e-government portal in achieving its requirements. By adopting a systematic descriptive and functional analysis, research was divided on two sections presidents, addressed the first of them to determine the theoretical and conceptual framework for good governance to be addressed with the most important effervescence. The second section departed to indicate what the e-government requirements and stages of completion, as a digital approach to achieve good governance requirements.

The research has come to the conclusion that digitization techniques contained in e-government is the way to achieve effective administrative governance requirements and accelerate the pace to reach him, via the information portal

developed by these techniques in the purposes and requirements of the establishment of this type of service rule. God grants success .

المقدمة:

أسفرت ظاهرة العولمة عن العديد من المتغيرات والمفاهيم المهمة ، كان من بينها مفهوم الحكم الرشيد او ما يصطلح عليه البعض بالحوكمة ذلك المفهوم الذي برز منذ ثمانينيات القرن الماضي، ودأبت على تبنيه والترويج له عدد من المؤسسات الدولية يتقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ليجسد توجهاً بنيوياً للإصلاح الاقتصادي والاداري للدول والجهات الطامحة الى النهوض الاقتصادي . وقد تعزز هذا التوجه في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في نهاية التسعينيات من القرن الماضي. ومع التأكيد المتكرر على ارتباطه الوثيق بمتغيرات الواقع السياسي وحاجته الماسة لمناخ سياسي ايجابي ، دخل الجدل حول هذا المفهوم منعرج البحث والاهتمام السياسي ، ومثّل تحدياً فعلياً أمام منظري الفكر في الميادين السياسية والاقتصادية ، لوضع أسس فكرية تتمحور حول المفهوم والمقصد الفعلي له لوضع الخطط والطرائق المناسبة للوصول الى مستوى الأداء الرشيد في سياسات الدول أو الشركات أو المجتمعات ؛ بعد اعادة النظر وضبط ايقاع العلاقة بين السلطة والافراد بشكل يزيد من فاعلية المجتمع المدني وتأثيره في السياسات العامة للدولة ، واعتماد معايير المشاركة وتكافؤ الفرص والكفاءة والشفافية والمسائلة في قطاعات الدولة ومؤسساتها والاهم من ذلك استثمار معطيات ثورة المعلومات وما اسفرت عنه من تطورات في مجال الحاسب الالكتروني وشبكة المعلومات تطوير الاداء والاستجابة الواعدة لمتطلبات تحقيق الحكم الرشيد وبلوغ الاهداف النهائية للدولة والمجتمع .

اولا : أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية موضوع الحكم الرشيد الذي بات يمثل وصفةً لا تستغن عنها لانظمة الحكم المعاصرة في ادارة مؤسساتها المختلفة لضمان تقدمها، كونه يمثل الاداة الفاعلة لتهيئة القاعدة الرصينة والاجواء الايجابية للاستثمار الامثل للموارد والطاقات البشرية والمادية للدولة في سبيل ادراك اهدافها المنشودة, وليس جديدا القول ان نجاح أو فشل جهود أي دولة في جهود التنمية الشاملة لا ينفصل عن نوعية الحكم فيها وما توظفه من امكانات وتهيئه من فرص للنهوض هذا على الصعيد الداخلي .

وعلى الصعيد الدولي غدى موضوع الحكم الرشيد يجسد امتدادا واقعيا ووسيلة فاعلة للتواصل والتكيف مع تيار عالمي لايمكن للدول تجاهله او الوقوف ضده ، يدعو لتبني قيم الحداثة والديمقراطية على صعيد متوازٍ .

هذا الى جانب الاهمية المتعلقة بدراسة مزايا واستخدامات الحاسوب وشبكة المعلومات بوصفها من اهم ثمار العولمة وثورة المعلومات في مجال تحقيق متطلبات الحكم الرشيد وانجاز اهدافه .

ثانيا : اشكالية البحث وهدفه

استقطب مفهوم الحكم الرشيد –منذ ظهوره– اهتماما فكريا تركز في الجوانب الاقتصادية والادارية دون ان يوازيه اهتمام مماثل على صعيد التنظير السياسي الامر الذي يستدعي توسيع دائرة التنظير في المجال السياسي لهذا المفهوم مثلما تتأسس الحاجة لخلق القاعدة العلمية والعملية لاستيعاب وتحويل المفهوم الى ممارسة واعدة تستدعي وتوظف كل الامكانات والمعطيات المتاحة ولاسيما تلك المتعلقة بالثورة التقنية ومنجزاتها الرقمية على قاعدة الادراك المعمق لامكانياتها .

على ضوء ما تقدم تتشكل اهداف البحث في تحديد المجال السياسي للحكم الرشيد ، والتعرف على اهم مقوماته ، ومن ثم بيان حدود الدور الذي تنهض به التقنية الرقمية عبر بوابة الحكومة الالكترونية في تحقيق متطلباته.

رابعا: فرضية البحث

خامسا : منهجية البحث

اعتمد البحث منهجين للتحليل العلمي بطريقة تحقق التكامل بينهما ، تمثل المنهج الاول في منهج التحليل الوصفي لبيان ماهية ومتطلبات الحكم الرشيد، فضلا عن التعرف على مواصفات ومباني القاعدة الرقمية لذلك الحكم, وتم في المقام الثاني استخدام المنهج الوظيفي في تحليل دور وآلية توظيف الوسائل الرقمية في تأمين متطلبات وتوسيع فرص وبلوغ غايات الحكم الرشيد .

سادسا: هيكلية البحث

أنقسم البحث على مبحثين رئيسين ، تصدى الاول منهما الى تحديد الاطار النظري والمفاهيمي للحكم الرشيد مع التطرق الى اهم مقوماته . اما المبحث الثاني فقد انصرف الى بيان ماهية الحكومة الالكترونية ومتطلبات ومراحل انجازها ، بوصفها المقترب الرقمي لتحقيق متطلبات الحكم الرشيد ، ومن ثم خاتمة للبحث تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان بخصوص موضوعة البحث . والله ولي التوفيق .

المبحث الاول : التأصيل النظري لمفهوم الحكم الرشيد

عند تثبيت الاطار النظري لأي ظاهرة انسانية ، ينبغي التعريف بها كمنطلق لا غنى عنه لفهم هذه الظاهرة محل الدراسة ، ثم البحث بعد ذلك في عناصر هذه الظاهرة ومقوماتها ؛ وهذا ما سنتناوله تباعا في هذا المبحث .

المطلب الاول : مفهوم الحكم الرشيد

سيتم في هذا المطلب تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الحكم الرشيد عبر فرعين على التوالي.

الفرع الاول : التعريف اللغوي

ينقسم مصطلح الحكم الرشيد على شقين :الشق الأول منه : (الحكم) بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم، ويعني العلم والتفقه.. و(حكم) بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً ، أي صار حكيماً [(١)]. واحكم فلان عني كذا أي منعه ، واستحكم الامر أي وثق واحتكم في ماله اذا جاز فيه حكمه والاسم منه حكم او حكومة .

اما الشق الثاني: (الرشيد) : رشد يرشد ، رشادا نقيض الغي ورشد فلان اذا اصاب وجه الامر والطريق والارشاد : الدلالة والهداية .[(٢)] والرشد هو السن التي إذا بلغها المرء أستقل بتصرفاته وغدا مسؤولا عنها) ؛ أي أن يبلغ المرء سن التكليف ، من رجحان العقل والمسؤولية الذاتية عن أفعاله، سواء من وجهة نظر الفقه أو القانون أو حتى من وجهة نظر المجتمع. و(الرشيد): هو المستقيم على الطريق الذي لا يحيد عنه [(٣)].

على ما تقدم ، يكون الحكم الرشيد وفقا لمقاييس اللغة ودلالاتها هو الحكم القائم على صيغ الاستقامة والعلم وحسن التقدير .

ويقدم الدكتور الغيلي أربع ركائز مفاهيمية لمصطلح الحكم الرشيد استنبطت من تراثنا الاسلامي ،إذ يرى أن الرشاد كمصطلح له يقع على النقيض من الضلال، والفساد، والشر . وهو مصطلح ورد في اكثر من موضوع في القران الكريم ضمن دلالات وأوصاف تناسب الحكم الذي يريده الناس ويجدون فيه صلاحهم وسعادتهم . فالحكم الرشيد له أربع ركائز مفهومية، (حكم هدائي صلاحي خيري نفعي)[(٤)]

وبالانتقال الى النظير الغربي لمعنى الحكم الرشيد ، فنجده متأصلا في المصطلح الإغريقي (kubernân), ومنها انتقل الى اللغة اللاتينية ليتخذ صيغة (gubernare), التي تعني أسلوب إدارة أو توجيه السفينة ومنها اشتق المصطلح الانكليزي (Governance) التي تعني الحكم والتنظيم والتوجيه او الاطار الناظم للسلوك, ومع التحاق المفردة بعبارة اخرى هي (Good Governance) جرى تعريبها بدلالة مصطلحات من امثال (الحكم الجيد، أو الحكم الصالح، أو الحكم الراشد او حتى الحوكمة) [(٥)].

جدير بالذكر ان الشطر الاول من المصطلح قد اثار في فقه اللغة اشكالية مجالها اختلاف الترجمة العربية للشق الاول من العبارة ونقصد بها (governance) التي تترجم في احيانٍ الى "الحاكمية"، كما تفعل الأمم المتحدة في وثائقها، كما يترجم أيضاً الى معنى "الحكم" "الذي ينطوي على قدر عال من التجريد والخروج من مأزق الشحنة الايديلوجية التي اسبغت على المفهوم ذاته في الادبيات الاسلامية .

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

على الرغم مما يبدو عليه مصطلح الحكم الرشيد من وضوح وتحديد في اللفظ والدلالة الا أنه يتخذ بالتطبيق صور وصياغات تعيد الغموض الى هذا المصطلح وتوقع الباحثين في مغبة الاختلاف والتفاوت حول تحديد دلالاته [(٦)].

ومن حيث المبدأ ، يشير مفهوم «الحكم» لوحده على المستوى الاصطلاحي إلى (ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية، على جميع مستويات الدولة والمجتمع) [(٧)]، مثلما قد يعني بوجه آخر (العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة (Authority) والقوة (Power) وقدرة التأثير السياسي (Influence)على السياسات والقرارات التي تتعلق بالحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعي). وقد ينحصر الحكم في منحنى (عملية صنع القرار، وما يتبع من اجراءات وسياسات لتنفيذ ذلك القرار) [(٨)].

وبكل الاحوال ، لايحمل مفهوم الحكم على المستوى التجريدي، معياراً او نمطا يفصح عن التوجهات والاستراتيجيات الملازمة لهذا الحكم، ولا عن المعايير والأهداف المصاحبة له، بيد أن الانتقال من مفهوم الحكم إلى مفهوم الحكم الرشيد يوضح البعد المعياري المرتبط بنوعية الحكم، والمحتوى الايجابي الفاعل له؛ اذ ان نظام الحكم الرشيد يركز أكثر على متطلبات صنع القرار وصياغة السياسات العامة من خلال الاهتمام ببناء وتطوير قدرات المؤسسة ضمن إطار من الشرعية، وعلى اسس تتميز بالشفافية، والمشاركة، والعدالة .

وعلى ذات المستوى من التجريد المفاهيمي المقارب لنسق البنى الادارية، يعرف الأستاذ مقيدش الحكم الرشيد على انه: (حق مسائلة أدارة المؤسسة وضمان الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمال الشيء الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وإتاحة فرص عمل جديدة)[(٩)]. وبنحو أكثر إتساعاً وعمومية جاء تعريف لجنة الحاكمية الإجمالية لهذا المفهوم بكونه (مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة) [(١٠)].

وبالارتقاء والتوغل اكثر في منعرج السلطة نجد من يعرف «الحكم الرشيد»، على أنه: (أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية . والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين من الممكن توقعها من قبل العامة من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة ، بكل شفافية ، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات) [(١١)].

أما من منظور التنمية الإنسانية ، فجاء توصيف تقرير التنمية العربية للحكم الرشيد كونه" الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" [(١٢)].

كما يعرف الحكم الرشيد بأنه ((نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الامة، والذي يعتبر السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة، ويتخذ منها منصة لاثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها ، وسياستها بالعدل والمساواة، وان يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة ، وان يتمتع باستمرار بشرعية شعبية اساسها الانتخاب الشعبي النزيه والعام)) [(١٣)].

كما يعرف بانه (عبارة عن موقف قيمي ازاء ممارسة السلطة السياسية لادارة شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطويري وتنموي من خلال قيادات سياسية منتخبة او كوادر ادارية وحكومية ملتزمة بمنهجية تطوير الموارد المجتمعية طبقا لمعايير الحكم الصالح التي تقوم على اسي المحاسبة والمساءلة والاستقرار السياسي) ((١٤)).

ولدى مراجعة الادبيات السياسية تتوضح للمفهوم ابعادا تستجلي النظرة اليه وتستظهر المزيد من المزايا ، فهذا النوع من الحكم لا يعني تخفيف دور الدولة في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها ، بل يعني تغيير دورها على نحو فعال ورشيد عبر تحقيق نوعِ الشراكة بين الدولة والمجتمع المرتكنة الى قاعدة حفظ التوازن النوعي في العلاقة التي تربط بين الطرفين. فهدف الحاكمية إذن ،هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعبة السياسة والحكم بين طرفي معادلته عبر تطوير منطلقات القيادة الإدارية الفعالة بمشاركة قطاعات المجتمع ضمن نسق يتناغم مع هيكل من القيم والممارسات التي تحظى بمقبولية عالمية ((١٥)).

من سياق ما تقدم يمكن استخلاص تعريف خاص للحكم الرشيد بانه: (نمط من القيادة المنتخبة والمعتمدة على عناصر العدالة والكفاءة والشفافية والمشاركة والتأييد الشعبي ضمن سياق من الشرعية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان وحرياته لتحقيق الانجاز وبلوغ الاهداف الموضوعة ضمن خطة ورؤية علمية مسبقة) .

المطلب الثاني : مقومات الحكم الرشيد

اتسعت الحدود النظرية لمقومات الحكم الرشيد ، لتستوعب حيزاً متنوعا من المتغيرات والعناصر التي اختلف في تحديدها الباحثون ، واضيف لها في التطبيق عناصر اخرى املتها التجربة العملية ((١٦)). ومن هنا صعبت مهمة الاحاطة الشاملة والحصر الدقيق لتلك العناصر والمقومات التي يتكون منها بنيان الحكم الرشيد, ومع ذلك يمكن فرز عدد من تلك العناصر التي حازت اكبر نسبة من الاتفاق بين الباحثين في ضوء الاراء والدراسات المختلفة وهي الاتي:

اولا: المشـــــــــــــــــاركة :(Participation):

يقصد بالمشاركة حق كل مواطن في المشاركة في صنع القرارات واتخاذها ؛ كما قد يقصد بها من زاوية اكثر اتساعا اي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي، أو محلي، أو قومي .كما تعرف بأنها: تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة، أو من خلال المجالس المنتخبة . وتقتضي المشاركة نتوافر القوانين الضامنة لحرية التعبير عن الراي وتشكيل الاحزاب والجمعيات والترشيح والمشاركة في الانتخابات ؛ فضلا عن وجود اطرومؤسسات يمكن بوساطتها المشاركة في الشأن العام ((١٧)).

ثانيا : سيادة القانون :(Rule of law) :

يلقى هذا المفهوم، كأحد معايير الحكم الراشد، رواجاً واسعاً على الصعيدين الوطني والدولي في «ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية»؛ اذ يعد من الخواص المهمة التي يتميز بها النظام الديمقراطي الرشيد عن غيره من الانظمة الاستبدادية او ذات النظام البوليسي . وسيادة القانون لاتقتصر على حماية الحقوق الفردية كما يشاع في الفهم التقليدي ، بل تتعداها الى الاستيثاق من ان نشاط الدولة لايتعدى الحدود الدستورية((١٨)). ويذكر عبد الحميد متولي ان لهذا المبدأ ثلاثة مدلولات : اولها : ان أية سلطة او هيئة لا تستطيع ان تصدر قرارا الا في الحدود التي يبينها قرار عام ٠ ثانيها : ان كل قرار عام يجب ان يكون موضع احترام من السلطة التي اصدرته ٠ ثالثها : ان القيود التي تفرضها الدولة على حريات الافراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها الا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الامة ٠ ويتطلب وضع مبدا سيطرة القانون موضع التطبيق وجود ضمانات احترامه ، وتتمثل هذه الضمانات في وجود جزاء على مخالفة احكام هذا المبدا٠ ويجمع الباحثون على ان ليس ثمة ضمانات اكثر كفالة لاحترام هذا المبدأ من وجود هيئة قضائية تتوافر فيها ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاية ، وتكون مهمتها الغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون . اما ابرز مظاهر مبدا سيادة القانون فتتجسد في مبدا علو الدستور على ما سواه من القواعد القانونية في الدولة والذي يعد نتيجة طبيعية للموضوعات التي يختص بها ، فهو يبين نظام الحكم ويحدد شكله مثلما يحدد اختصاصات السلطات وينظم العلاقة بينها ٠ فضلا عن حماية الدستور لحقوق الافراد وكفالة الحريات العامة للمواطنين((١٩)).

ثالثا: الكفاءة والفعالية :(Efficiency and Effectiveness)

تتجلى الكفاءة والفعالية في البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة . ويتحقق هذا العنصر في ضوء توافر الشروط والمحددات الاتية((٢٠)) :

١- احترام المبادرات والعمل الطوعي .
٢- احترام التخصص وتقسيم العمل .
٣- احترام قواعد اخلاقية لممارسة العمل .
٤- التعاون والتفاعل بين العاملين والمتطوعين .
٥- احترام الفئات المستفيدة او المستهدفة .

رابعا: الشفافية :(Transparency):

احد مقومات الحكم الرشيد وتقوم على ضرورة إطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها ، بغية الحد من السياسات غير المعلنة، التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح، عبر ضمان تدفق المعلومات، وسهولة الحصول عليها لمن يطلبها من عناصر

المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والسياسات ذات العلاقة بالشأن العام ؛((٢١)) فالشفافية بعبارة اخرى هي مبدأ يستهدف خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة .

وفي ظل الحكم الرشيد تنتفي الهيمنة الفئوية والتحكم من وراء الستار عبر الحكومات الخفية التي يديرها سياسيون أو تجار أو أصحاب احتكارات كبرى، والذين يديرون شبكات فساد تنخر جسم الدولة، فتستحيل اقتصادياتها إلى مزارع يذهب ريعها لجيوب المتنفذين ((٢٢)).

خامسا : المساءلة :(Accountability)

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة، بأنها : (الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.) ، وهي كذلك، التأكيد على أن صانع القرار في الأجهزة المحلية يخضع لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة (٢٣).

تعد نظرية المسئولية والمساءلة من روافع حماية الحكم الرشيد لتحقيق مقاصد الحكم في رعاية شئون الناس والقيام عليها وتحقيق حاجاتهم وتنميتهم وتقدمهم ، وتوفير كافة الفرص لهم جميعا للقيام بشئون حياتهم باحسن صورة ممكنة ، وبذلك يقف الحاكم في الحكم الرشيد امام الشعب ليتحمل مسئولية الفشل كما يقف ليقطف ثمار النجاح ، ويمكن لعملية الاختيار الحر للحاكم عبر صناديق الاقتراع وبشفافية مطلقة ان تحقق اساسا شرعيا لتطبيق هذه القاعدة ((٢٤)).

المبحث الثاني : الحكومة الالكترونية كمقترب لتحقيق الحكم الرشيد :

يستوعب البناء النظري لموضوعة الحكومة الالكترونية حلقات عدة تتكامل بنسق تراتيبي لبلورة ملامحها واستكمال صورتها الذهنية والواقعية . ومن هذا المنطلق جاءت معالجة هذا المبحث ضمن مطلبين هي : التعريف بماهية الحكومة الالكترونية, وتوظيف الحكومة الالكترونية في تحقيق الحكم الرشيد

المطلب الأول : التعريف بماهية الحكومة الالكترونية

اختلفت الآراء حول مفهوم الحكومة الالكترونية باختلاف الغايات المنشودة منها والاليات المتبعة في تطبيقها ، وكان هذا بحد ذاته سببا في تمازج هذا المفهوم مع مفاهيم اخرى مثل الادارة الالكترونية والمجتمع الرقمي . انطلاقا من ذلك جرى تقسيم المطلب على فرعين هما :

الفرع الاول : تعريف الحكومة الالكترونية وبيان اهدافها .

الفرع الثاني : متطلبات ومراحل انجاز الحكومة الالكترونية .

الفرع الأول : مفهوم الحكومة الالكترونية وبيان اهدافها:

يستدعي التوغل في مباني الحكومة الالكترونية ، الوقوف في بداية الامر عند التعريف بها وفهم طبيعتها والتمعن في اهدافها كمدخل واساس لا يمكن الاستغناء عنه في التعرف على كنه ظاهرة ما ولاسيما اذا كانت ظاهرة انسانية حديثة استقطبت جدلا واسعا مثل الحكومة الالكترونية . وعلى اساس ما تقدم سيتم تقسيم هذا الفرع بين محورين اولهما التعريف بالحكومة الالكترونية والثاني هو بيان اهدافها .

اولا: تعريف الحكومة الالكترونية

يقصد بالحكومة على وجه العموم :" ممارسة السلطة واسلوب عملها داخل الدولة ، وشكل نظام الحكم السائد في الدولة " ((٢٥)) .

واما مفهوم الحكومة الالكترونية ، فقد تعددت التعريفات المقدمة له ، على الرغم من حداثة تناوله في المؤلفات ، باختلاف مداخل الحاجة اليها وطرق تطبيقها ، والبيئات التي طبقت فيها والتي تاثر بها من عرف مفهوم الحكومة الالكترونية .

واذا كان الفضاء المعلوماتي هو القاسم المشترك الذي يتفق عليه الباحثون عند تعريفهم للحكومة الالكترونية ، فان هذا الاتفاق سرعان ما يتبدد عند تحديدهم للجهات المستفيدة والوسائل المطبقة فيها والاهداف التي تنشدها هذه الحكومة ؛ فثمة من يقصر الحكومة الالكترونية على النشاط الحكومي في تفاعله مع الفضاء المعلوماتي فيعرفها على انها : " استخدام احدث الادوات والاساليب التقنية الجديدة لادارة المرفق العام في الدولة في سبيل رفع كفاءة ومستوى الاداء داخل الادارات الحكومية لتقديم خدمة عامة لكافة جموع المواطنين " ((٢٦)) . ويقحم باحث اخر اطرافا اخرى مثل مؤسسات الاعمال الى جانب القطاع الحكومي وغايات اخرى غير تقديم الخدمات عندما يعرف الحكومة الالكترونية بكونها : (الجهاز الحكومي الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة وخاصة العمليات الالكترونية وشبكات الانترنت لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية وتوصيلها للمواطنين ومؤسسات الاعمال في المجتمع بشفافية وبكفاءة وبعدالة عالية) ((٢٧)).

ومن الباحثين من يوسع دائرة المستفيدين من الحكومة الالكترونية لتشمل عند تعريفهم لها ، جميع القطاعات التي تتبادل المعلومات فيما بينها ، مثلما يضيف اهدافا اخرى الى قائمة اهدافها تتمثل في ضمان سري المعلومات والسرعة في الاداء ، فيعرفها بانها : (قدرة القطاعات على تبادل المعلومات و تقديم الخدمات فيما بينها و بين المواطن و قطاعات الأعمال بسرعة و دقة عاليتين و بأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية و أمن المعلومات المتداولة في أي وقت و مكان. أو أنها نظام افتراضي يمكن الأجهزة الحكومية من تأدية إلتزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة متجاهلة المكان و الزمان مع تحقيق الجودة و التميز و السرية و أمن المعلومات) ((٢٨)).

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة التعريف الاتي للحكومة الالكترونية : (الحكومة الإلكترونية تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية على إختلافها عبر الوسائط الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا وأهمها الإنترنت والإتصالات لتشمل جميع المستفيدين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية).

ثانياً : أهداف الحكومة الإلكترونية

بإمعان النظر في طائفة الغايات التي ستحققها الحكومة الالكترونية يمكن تأشير الآتي : ((٢٩))

١. تحسين استجابة الحكومة لاحتياجات المستخدمين من خلال توفير الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة وفاعلية والأسهل وصولاً للجميع.
٢. زيادة الكفاءة الداخلية للمؤسسات الحكومية من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية والتنسيق بين تلك الهيئات.
٣. تعزيز الحوكمة والشفافية عن طريق توضيح مختلف الإجراءات ومساهمة المستخدمين في اتخاذ القرارات.
٤. خلق تأثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية معارف ومهارات تتعلق بتقنيات المعلومات بين افراد المجتمع ، والتحول من الوصول السلبي الى المعلومات الى المشاركة النشطة للمواطن من خلال اعلامه وتمثيله واستشارته وتشجيعه على التصويت في الانتخابات وتضمينه في كل الامور العامة.
٥. تقليل تكلفة الخدمات والاجراءات الحكومية وما يصاحبها من اداء عمليات ادارية عن طريق تقديم ذلك. (٣٠) وهذه نتيجة حتمية من نتائج عملية التطوير الادارى والاصلاح الحكومى التى ذكرناها سابقا, وبالتالى تتم محاصرة البطالة المقنعة فى الاجهزة الحكومية إلى اقصى حدود, ويتوقف الهدر الهائل فى المال العام نتيجة التوظيف غير المدروس, والذى يكو ن مفروضا فى بعض الاحيان على الإجهزة الحكومية كنوع من الدعم والإعانة الاجتماعية لأفراد المجتمع وتخفيف وطأة البطالة عليهم ((٣١)).
٦. فرص أكثر للعمل : خلافاً لاعتقاد البعض بأن الحكومة الإلكترونية ستؤدي إلى تسريح الموظفين وإحلال الأجهزة الآلية في أماكنهم، فإن هذه المبادرة سيكون لها دور كبيرفي تنظيم قطاع التوظيف في الدوائر الحكومية، وذلك من خلال تجميع كافة المعلومات المتعلقة بالشواغر في قاعدة بيانات مركزية على مستوى الدولة،إذ تسمح هذه البيانات للأفراد بالتعرف على الوظائف المتاحة في القطاع العام، وبالتالي تكون الفرص متساوية للتقدم إلى العمل على قاعدة الكفاءة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، من دون الخضوع للمحسوبيات أوالاعتبارات الجانبية التي تأتي على حساب العمل ((٣٢)) .

٧. رفع مستوى التعليم : إن أول ما تبشر به مبادرة الحكومة الإلكترونية هو القضاء على الأمية الإلكترونية، إذ يستدعي تحول الخدمات الحكومية إلى النموذج الإلكتروني تأهيل الأفراد للتعامل مع وسائل الكمبيوتر والاتصالات، لذا فقد أطلقت الحكومات التي طبقت هذه المبادرة عدة برامج للتأهيل والتوعية الإلكترونية لمواطنيها، مما يرفع بالضرورة علاوة على ذلك، فإن الحكومة الإلكترونية تقوم على عدة مفاهيم أساسية، أهمها توفير الفرص التعليمية لكافة الأفراد وفي كل مكان، لذا أصبح التعليم الإلكتروني عبر بوابتها الإلكترونية، ومن خلال خدمة التعليم الإلكتروني (e-learn)، وبالإضافة للكفاءة العالية التي يقدمها هذا النوع من التعليم، فإن

أسعار المساقات والمناهج الدراسية تكون مدعومة من الدولة، بل إن بعضها مجاني، ولا سيما تلك المتعلقة بالمهارات الأساسية وبذلك تفتح الحكومة الإلكترونية أمام الأفراد باباً واسعاً للتعليم الأساسي أو الأكاديمي، وهو باب لم يكن مفتوحاً من قبل أمام المواطنين، ما يوفر لهم فرصاً أفضل للعمل والإنتاج لتحسين ظروف حياتهم، كما أن هذه الخدمة تعتبر بديلاً مجدياً للدولة توفر من خلالها قدراً كبيراً من النفقات المخصصة للبنى التحتية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، لاسيما المعاهد العليا والجامعات، والتي تمثل في الكثير من الدول تحدياً حقيقياً.

وعلى ذلك فإن إقامة الحكومات الإلكترونية توفر استثمارات ملموسة، وذلك في شكل خفض فعلي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه وأعماله. ويبقى الهدف الاعم هو تحسين جودة الخدمات المقدمة عبر الحكومة وتوفيرها((٣٣)).

الفرع الثاني : متطلبات ومراحل انجاز الحكومة الالكترونية

تستلزم الحكومة الالكترونية توافر جملة من المتطلبات ، والاليات التي تعيد هيكلة الخدمات والعلاقات ضمن المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة تمهيدا لدمجها في الفضاء الالكتروني خدمة للمواطن العادي .

سيتم تقسيم هذا المطلب على محورين رئيسين : اولاً : متطلبات انجاز الحكومة الالكترونية .

ثانياً : مراحل انجاز الحكومة الالكترونية .

اولاً : متطلبات انجاز الحكومة الالكترونية

لبناء حكومة الكترونية ، فانه يجب توافر مجموعة من المتطلبات الاساسية ، اهمها توفير بنية تحتية مناسبة ، ووجود الانظمة والتشريعات المناسبة ومعرفة طريقة سير المعاملات الحكومية وتوفير القدر الكافي من امن المعلومات والطاقات البشرية . وعلى هذا الاساس جرى تقسيم هذا المطلب على فرعين ؛ اولهما يتصدى لبيان متطلبات انجاز الحكومة الالكترونية ؛ بينما ينصرف الثاني الى التركيز على مراحل انجاز هذه الحكومة .

١- المتطلبات القانونية والسياسية

يقصد بهذه المتطلبات (مجموعة السياسات والقوانين واللوائح التنفيذية والتشريعات والقيادة واساليب اتخاذ القرارات والعوامل الخارجية والاستقرار السياسي في الوحدة الحكومية)(٣٤). وينبغي لانجاح تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية توفير المتطلبات الاتية:

- وجود الانظمة والتشريعات المناسبة والتي ينبغي ان تتمتع بالمرونة والقدرة على تطوير الانظمة والتشريعات بحيث تتماشى مع متطلبات الحكومة الالكترونية .
- توفير القدر الكافي من امن المعلومات ؛ اذ ينبغي اعتماد وسائل مناسبة لحماية هذه الخدمات بما يتناسب مع اهميتها وحساسيتها وبما يتناسب مع متطلبات كل قطاع .

- حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التكنلوجية والتنظيمية ، ذلك ان جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنيت مثل امكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة عبر الانترنيت .

٢- المتطلبات الادارية

أ- توافر الارادة والدعم من جانب القيادات الادارية :

ياتي على راس اولويات مشروع الحكومة الالكترونية توافر قيادة سياسية قوية تعبر علنا عن التزامها بدعم الجهود الرامية للتحول الى الحكومة الالكترونية من خلال توفير القوت والجهد والمال والموارد والمناخ السياسي الذي يساهم في اطلاق القدرات الابداعية الى اقصاها, وذلك بعد ان يدرك هؤلاء مدى اهمية وتاثيرهذا التحول على الوضع العام الداخلي والخارجي للبلاد؛ اذ ينبغي على المسؤولين في قطاعات الدولة ان يكون لديهم القناعة التامة والرؤية الواضحة لتحويل جميع المعاملات الورقية الى الكترونية، كي يقدموا الدعم الكامل والامكانات اللازمة للتحول الى الادارة الالكترونية .

ولاشك ان ادراك اهمية التحول الى النموذج الجديد للعمل الحكومي يتطلب تعديل الاجندة الحكومية من اجل اضافة الرؤية الاكترو – حكومية على اجندات الدولة [٣٥].

ب- تبني رؤية استراتيجية للتغيير :

يتطلب التحول الى حكومة الكترونية ناجحة الى رؤى استراتيجية ورسالة واضحة المعالم واولويات تحترم مبدا محدودية الموارد ؛ وعليه فان على الحكومات ان تكون قادرة على تحديد اولوياتها بدقة ووضوح في ضوء معايير واعتبارات واضح هي الاخرى .

وغني عن القول ان الاستثمار الاستراتيجي يتطلب وجود خطط استثمار واضحة المعالم والاهداف . وان تكون هذه الخطط محكومة بالموارد المادية والبشرية وبعامل الوقت ايضا . وينبغي اختيار مشروعات الحكومة الالكترونية التي تحقق اعلى مردود ممكن سواء من حيث العائد على الاستثمار او الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة[٣٦] .

ت- تخصيص هيئة توجيهية :

تشير تجارب الدول التي دخلت عصر الحكم الالكتروني ، ان انشاء هيئة توجيهية يكون له الاثر الكبير على ترويج نماذج العمل الجديدة وابداع نماذج الكترو-حكومية تستلهم افكارها من صميم العمل الحكومي الكلاسيكي وتضفي عليها اللمسة الرقمية .

وفي معظم الاحيان تتبع هذه اللجنة لرئيس الحكم التنفيذي في البلاد وفي معظم الاحيان تكون متصلة مباشرة برئيس الحكومة وتحتوي عناصر ادارية استشارية متخصصة في صلب العمل الحكومي الكلاسيكي وعناصر تقنية متخصصة في الانترنيت ، سرية البيانات وقواعد البيانات والتشفير والشبكات [٣٧] .

ث- تدريب وتأهيل الموظفين :

الموظف هو العنصر الاساسي للتحول الى الادارة الالكترونية لذا لابد من تدريب وتأهيل الموظفين كي يجتازو ا الاعمال عبر الوسائل الالكترونية المتوفرة . وهذا يتطلب عقد دورات تدريبية للموظفين او تأهيلهم على راس العمل .

ج- اعادة هندسة اجراءات العمل :

تقوم هذه العملية على النظر بشكل جذري في اجراءات العمل واعادة تصميمها بشكل يرفع الاداء والكفاءة ويقلل الكلفة في انجاز العمل وتقديم الخدمات ؛ لاسيما وان بعض تلك الاجراءات غير مدونة على ورق او ان بعضها مدون منذ سنوات طويلة ولم يطرا عليها أي تطوير . لذا لابد من توثيق جميع الاجراءات وتطوير القديم منها كي توافق مع كثافة العمل ويتم ذلك من خلال تحديد الهدف لكل عملية ادارية تؤثر في سير العمل وتنفذها بالطرق النظامية مع الاخذ بالاعتبار قلة التكلفة وجودة الانتاجية

من ناحية اخرى تؤمن عملية اعاد هندسة اجراءات الخدمات الحكومية الفرصة امام الادارة العليا للنظر في خدماتها وتقرير مدى فائدتها وفاعليتها واذا كان بالامكان اجراؤها بطريقة اقل كلفة ضمن شروط راحة المواطنين [٣٨].

٣- المتطلبات التقنية

تمتلك الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة ، كمية هائلة من المعلومات والبيانات والبرامج والخدمات التي تقدمها للجماهير, وهذا يتطلب – على المستوى الفني – توافر مجموعة من الخطوات والمتطلبات ذات اصلة الصميمية بتقنيات المعلومات والاتصالات يمكن تحديدها بالاتي [٣٩]:

أ- توافر البنى والاستراتجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات الالكترونية، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنيت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبين المواطنين وبينها وبين مزوديها .

ب- كما تغطي هذه الاستراتيجية من جانب اخر انشطة التحليل الاستراتيجي لبيئة الاعمال، والتصميم والاختيار الاستراتيجي وتطبيق استراتيجية الاعمال الالكترونية .

ت- حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية . فعلى الحكومة ان تقوم بتوفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنيت حيث يجب ان تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة على الانترنيت .

ث- اجراء تغييرات في الجوانب التشغيلية مع بناء التكنولوجيا الممكنة وهذا لا يعني بالضرورة وصول الانترنيت الى البيوت ، بل يكفي ان تتوفر لهم امكانية الولوج الى شبكات المعلومات الدولية من مكان عملهم . وهذا يستلزم في الوقت عينه تحديد المهارات والقدرات الواجب توافرها في الموظفين للتحول الى الحكومة الالكترونية .

ج- تركيب الهيكل الالكتروني : لكل ادارة بنيانها وادواتها ووسائلها المناسبة في العمل وانجاز الاهداف المنشودة . والادارة الالكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة وقبل ذلك بنية شبكية تستند الى قاعدة تقنية

ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة والريادة في اداء وانجاز الاعمال بكفاءة وفعالية [٤٠].

ح- التركيز على ترابط نظم الخدمات : فمن المهم ان يوفر النظام الالكتروني اقل خطوات ممكنة ومترابطة لتقديم الخدمة للمتعاملين مع الجهاز الحكومي . ولذلك لابد من العناية بالعناصر الاتية في مرحلة التحول للتنظيم الالكتروني :

١) ضرورة وجود استراتيجية لترابط الخدمات المنبثقة من الخطط الاستراتيجية الاخرى في الجهاز.

٢) ضرورة الاخذ في الاعتبار ايجاد منظومة خدمات موحدة ومترابطة لتقديم الخدمات على كافة المستويات التنظيمية للاجهزة ذات العلاقة بالخدمات المقدمة بما في ذلك ترابط الاجراءات وتواءم الجوانب الفنية والتجهيزات .

٣) توفير بنية تحتية كفيلة بضمان الخصوصية والامان لكل من يستخدم تطبيقات الحكومة الالكترونية . مع العمل على زيادة انتشار تكنلوجيا المعلومات والاتصالات بين الافراد والجماعات .

ثانياً : مراحل انجاز مشروع الحكومة الالكترونية

للوصول الى تطبيق ناجح للحكومة الالكترونية ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار عملية الانتقال من الإدارة التقليدية الى الالكترونية وهي عملية ليست بالسهلة او السريعة ، اذ تتطلب استراتيجية متماسكة تبدا بدراسة الادارة السياسية للامة ومواردها وبيئتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية [٤١] لاسيما اذا علمنا ان العمل بالادارة الالكترونية يتطلب اجراء تغيير استراتيجي في معمار وانشطة اعمال المنظمة ، وبخاصة نقل الارتباطات المادية لسلسلة القيمة الكاملة للمنظمة الى وصلات رقمية تعمل على اساس تكنلوجيا المعلومات والاتصالات[٤٢]. وأفضل سيناريو للوصول الى تطبيق سليم لإستراتيجية الحكومة الالكترونية مع استغلال امثل للوقت والمال والجهد، هو بتقسيم خطة الوصول الى المرحلة النهائية الى ثلاث مراحل؛ على ان يتم ذلك بعد القيام بإصلاح إداري شامل وتام للنظام الإداري التقليدي؛ اذ لا يمكن الانتقال من نظام إداري تقليدي الى نظام الكتروني دفعة واحدة, وتقسيم الخطة من شأنه ان يؤدي الى اندماج المجتمع بشكل كلي بحيث يتأقلم معها ويتطور بتطورها على عكس ما يحدث عند تطبيق الادارة الالكترونية دفعة واحدة مما يؤدي الى تفاجئ المجتمع بها وقد يتم رفضها او مقاومتها في حينه [٤٣].

المرحلة الأولى (الإدارة التقليدية الفاعلة) ويتم فيها تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها في الوقت الذي يتم البدء ايضا وبشكل متواز بتنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع المواطن في هذه المرحلة من اجراء معاملاته بسهولة وبدون اي روتين او مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه من يملك حاسباً شخصياً او عبر الاكشاك الاطلاع على نشرات المؤسسات في الإدارات والوزارات وأحدث البيانات عبر الشبكة الالكترونية مع امكانية طبع او استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لانجاز اية معاملة.

المرحلة الثانية : مرحلة (الفاكس والتلفون الفاعل) وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المراحل ويتم فيها تفعيل تكنولوجيا الفاكس والتلفون بحيث يستطيع المواطن الاعتماد على التلفون المتوفر في جميع الاماكن اضافة الى خدمة معقولة التكلفة ويستفيد منه في الاستفسار عن الاجراءات والاوراق والشروط اللازمة لانجاز المعاملات بشكل سلس وسهل ودون اية مشاكل بحيث يستطيع استعمال جهاز الفاكس في ارسال واستقبال الاوراق او الاستمارات وحينها يكون كثير من الناس قد سمع او جرب نمط الادارة الالكترونية بحيث يستطيع التجار والاداريون والمتعاملون والقادرون في هذه المرحلة على انجاز معاملاتهم عن طريق الشبكة الالكترونية((٤٤)).

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة تكون الادارة الالكترونية فاعلة وفيها يتم التخلي عن الشكل التقليدي للادارة بعد ان يكون عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية قد وصل الى مستوى عال وتوفرت الحواسيب سواء بشكل شخصي او بواسطة الاكشاك او في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها ايضا معقولة ورخيصة مما يسمح لجميع فئات المجتمع باستعمال الشبكة الالكترونية لانجاز اية معاملة ادارية بالشكل المطلوب وباسرع وقت واقل جهد وكلفة ممكنة.

وضمن هذه المرحلة ينبغي تهيئة جملة من المتطلبات الضرورية كوسيلة لتامين الانتقال الناجح الى اعتماد نظام الحكومة الالكترونية ، من أهمها : ((٤٥))

١- تهيئة البنية التحتية الكفيلة بضمان الخصوصية والأمان لكل من يستخدم تطبيقات الحكومة الالكترونية، وهذا لن يتأتى إلا بوجود شبكة اتصالات حديثة ولها القدرة على نقل المعلومات بسرعة كبيرة مع المحافظة على سلامة المعلومات وسريتها.

٢- التدريب الموسع لموظفي الدولة لكي يستطيعوا التعامل مع تقنيات المعلومات وتطبيقاتها المختلفة ، وما يصاحب هذه العملية من تجهيزات آلية وقدرات بشرية لتشغيل نظام الحكومة الإلكترونية.

٣- التعاون بين القطاعين العام والخاص واسهامهما في دعم التطبيقات المتعددة للحكومة الإلكترونية. ويدخل ضمن ذلك ايضا التعاون مع مراكز البحوث لتجربة التطبيقات المتطورة في استخدامات الانترنت.

٤- تطوير وصول إلكتروني متكامل للمعلومات والخدمات الحكومية كإنشاء مواقع للجهات الحكومية على الانترنت مع توفير المعلومات اللازمة وإمكانية الوصول إلى الخدمات بيسر وسهولة مع توضيح التعليمات والإرشادات اللازمة لتعبئة النماذج وإرسالها عن طريق الانترنت.

المطلب الثاني : توظيف الحكومة الالكترونية في تحقيق الحكم الرشيد

إن شدة الحساسية البيروقراطية وهلع الحكومات الرافضة للتغيير والمعاندة للتطور تتمكن بفضل مناورتها من تحويل أهداف الإصلاح الشامل لنظم الحكم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وهي أهداف كبيرة ،إلى مجرد هدف صغير ولكنه حساس ، ألا وهو إصلاح الإدارة ، سواء أكانت إدارة عمومية او مؤسسة اقتصادية تخلق الثروات والفوائض ، لكن هذا لا يعني ان الحاكمية او الحكم الرشيد لا يمكن تطبيقه في

المؤسسة ، إنما الواقع والمنطق التنظيمي يتطلبان ان يكون الترشيد على المستوى الكلي قبل المستوى الجزئي ، والمستوى الكلي على هذا الأساس يعالج : نظم الحكم ، إطلاق الحريات ، تداول السلطة ، ضمانات حرية الرأي والتعبير وكل حقوق الإنسان ، ولا يمكن تحقيق هذا التسيير الفعال إلا بمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها ،وبين منظمات المجتمع المدني العديدة ، في ظل رقابة شعبية مزدوجة تقوم على النزاهة والشفافية، والحكم الرشيد في المؤسسة ضرورة لإدارتها حتى بالمعنى بالبيروقراطي ، ولابد من ضرورة التطوير الإداري وتبعا لذلك تطوير الخدمة المدنية وتحسين كفاءة المؤسسة العامة، ويبرز ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية واحترام مبادئ المساواة والإنصاف أمام القانون، على أن تكون هناك مشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي المؤسسة وحسب فكرة الحكم الرشيد.

الفرع الاول : دور الحكومة الالكترونية في تحقيق مبدأ المشاركة

لاحاجة بنا للتأكيد بان تأمين مبد أ المشاركة العامة في صنع القرار يقع في مقدمة المقاصد التي ينشدها الحكم الرشيد ويسعى لتكريسها على ارض الواقع بهدف التأثير على اختيارات السياسات العامة . ومثلما تقتضي المشاركة توافر القوانين الضامنة لحرية التعبير عن الراي والمشاركة في الاحزاب والجمعيات والترشيح للانتخابات ((٤٦)). فإنها تقتضي ايضا توافر المناخ الاجتماعي والثقافي الضامن والمعزز للمشاركة الشعبية سواء بإشاعة ثقافة الحوار والتعبير الحر عن الراي والوعي التام بأهميته في التأثير على الخيارات السياسية لصناع القرار او عبر تهيئة الوسائل والاليات المادية والتقنية التي تسهل وتحقق متطلبات المشاركة .

وفي اعقاب التطور الهائل لشبكة الانترنت، وتطور تقنية الاتصالات والتواصل الرقمي الذي ضمنته شبكات التواصل الاجتماعي من قبيل (فيسبوك–توتير...)، والمواقع الالكترونية الإخبارية والتفاعلية والمدونات وغيرها من تمظهرات التكنولوجيا الرقمية المندرجة تحت لواء الحكومة الالكترونية، أتيحت للأفراد والجماعات فضاءات شاسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا السياسية، فتوسعت ضمن هذا المدى فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية مُطلقة بعيدا عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم.

وهكذا افضى ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدان العمل السياسي، إلى ميلاد آليات وطرق عمل جديدة للتعبير عن الرأي، وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية– حملات انتخابية– مواقف سياسية وحقوقية...)، فيما يمكن أن نصفه بديمقراطية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو «الديمقراطية الرقمية». التي يتم من خلالها توظيف منتجات الثورة التكنولوجية الرقمية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لجهة توسيع فضائها ومجال عملها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال، على مستوى الأجهزة والأدوات، باعتبارها البنية الحاملة، وعلى البيانات والمعطيات والمعلومات، باعتبارها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج والشيوع، والانتقال من الجهة المنتجة والمخزونة والباثة، إلى الجهة المتلقية المعيدة

للإنتاج أو المستهلكة له بهذا الشكل أو ذاك. حيث أن الدمج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين العمل السياسي، أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية، ونشر المناخ الملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية من قبيل: التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية، والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الانترنت، والتعليق على القرارات الرسمية، والمشاركة في صنع ورسم السياسات العامة للدول، والاحتجاج الرقمي، والمناصرة وحشد التأييد لقضية معينة .

وهكذا اسهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في لعب دور حيوي في دعم الديمقراطية والمشاركة حول العالم، بما أتاحته من أدوات تعبير واستراتيجيات عمل في المجال السياسي العام، وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية على شاكلة ساحة الأغورا اليونانية. بل أصبح للثورة التكنولوجية دور في الإدارة الفنية للعملية الديمقراطية، من خلال التصويت الالكتروني والتواصل السياسي الذي تقوم به الحكومات والأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني وجماعات الضغط ((٤٧)).

ويتوقع خبراء الإعلام والاتصال وعلماء السياسة، أن يتعاظم الدور السياسي والحقوقي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع الوقت، لينتقل من تغيير الأدوات والآليات إلى تجديد الأفكار، من خلال إفساح المجال أمام أفكار ورؤى وتصورات لم تجد طريقها إلى النور بعد، ولم تجد البيئة الملائمة لظهورها وتبلورها. أو بعبارة أخرى، قيام المواطنين والحكومات وجميع الفاعلين السياسيين باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية وتنزيل مضامينها على أرض الواقع ((٤٨)).

الفرع الثاني : دور الحكومة الالكترونية في تطوير فاعلية النظام واستجابته

من بين اهم متطلبات تحقيق الحكم الرشيد ، تأكيد قدرة النظام على التوظيف الفاعل للموارد والامكانات المتاحة لتحقيق الاهداف المنشودة في سبيل ضمان استمرار واستقرار هذا النظام مع تكريس شرعيته على مرتكزات التأييد الشعبي له عبر تطوير استجابته الجدية للمطالب العامة . ويتحقق دور الحكومة الالكترونية في هذا المسار عبرعدة مداخل ، يصب بعضها بصورة مباشرة ورئيسة في بناء هذا المرتكز المهم للحكم الرشيد لاسيما اذا علمنا بان من اهم اهداف الحكومة الالكترونية واولها ، تطوير فاعلية العمل ورفع مستويات الانتاج والارتقاء بمعايير الكفاءة فيه عبر عدة سبل اولها محاولة الافادة من التقنية الرقمية سواء في تبني الخطط ورفع مستويات الانتاج والتسويق في مقابل تبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل تكلفة الخدمات المقدمة والتنسيق بين تلك الهيئات المختلفة في هذا المجال وتوزيع المهام بينها بانسيابية عالية . وهذا الامر لا يتحقق بدوره الا باتباع مسار التطوير الادارى والاصلاح الحكومى عبر سلسلة اجراءات واصلاحات هيكلية لترشيق البنى وحلقات الروتين وايقاف الهدر الهائل فى المال العام نتيجة التوظيف غير المدروس((٤٩)), وعند هذا المستوى ستتحسين– على نحو ملحوظ– استجابة الحكومة للمطالب العامة عبر توفير الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة وفاعلية والأسهل وصولاً للجميع.

على صعيد اخر تسهم الحكومة الالكترونية بصورة غير مباشرة في ترصين هذا المرتكز المهم للحكم الرشيد عبر المساعدة في تهيئة القاعدة الذهنية والمعرفية له بتسهيل وصول الافراد الى المعلومات التي تمكنهم من تطوير قدراتهم ومهاراتهم ، إذ يستدعي تحول الخدمات الحكومية إلى النموذج الإلكتروني تأهيل الأفراد للتعامل مع وسائل الكمبيوتر والاتصالات، مما يرفع بالضرورة مستويات الوعي للافراد وتعزيز قدرتهم للتفاعل الايجابي معها ومع البيئة الاجتماعية عبر تطوير حلقات التواصل والاتصال بين فئات المجتمع . علاوة على ذلك، فإن الحكومة الإلكترونية تقوم على عدة مفاهيم أساسية، أهمها توفير الفرص التعليمية لكافة الأفراد وفي كل مكان، لذا أصبح التعليم الإلكتروني عبر بوابتها الإلكترونية، ومن خلال خدمة التعليم الإلكتروني (e-learn)، وبالإضافة للكفاءة العالية التي يقدمها هذا النوع من التعليم، فإن أسعار المساقات والمناهج الدراسية تكون مدعومة من الدولة، بل إن بعضها مجاني، ولا سيما تلك المتعلقة بالمهارات الأساسية وبذلك تفتح الحكومة الإلكترونية أمام الأفراد باباً واسعاً للتعليم الأساسي أو الأكاديمي، وهو باب لم يكن مفتوحاً من قبل أمام المواطنين، ما يوفر لهم فرصاً أفضل للعمل والإنتاج لتحسين ظروف حياتهم، كما أن هذه الخدمة تعتبر بديلاً مجدياً للدولة توفر من خلالها قدراً كبيراً من النفقات المخصصة للبنى التحتية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، لاسيما المعاهد العليا والجامعات، والتي تمثل في الكثير من الدول تحدياً حقيقياً ((٥٠)).

الفرع الثالث : دور الحكومة الالكترونية في تعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة

أضحت الشفافية مطلباً لا يمكن للدول المتطلعة للتقدم والاصلاح الحقيقي ، الاستغناء عنه ، بوصفها الية مهمة في بناء وتعزيز ثقة المحكومين بالحكومة ومنظومتها المؤسسية وسياساتها العامة وتقليص فرص الفساد في مؤسسات الدولة عبر تمكين المواطنين من الوصول السهل للمعلومات واستخدامها بالصيغة التي تفضي الى تحول هؤلاء المتلقين الى اداة فاعلة في متابعة ومحاسبة الحكومة عن اعمالها ؛ فتكون الشفافية تبعا لهذا الوصف بمثابة قناة رئيسة مفتوحة تدفق المعلومات بين الحكومة وشعبها لبلوغ غاية نهائية مؤداها غايتها النهائية هي ضمان حق الافراد في المعرفة الفعالة التي تمكنهم من المشاركة والتأثير في صنع القرار ومحاسبة المقصر اذا توافرت الادلة والمعلومات على ذلك (٥١).

وهنا يأتي دور الحكومة الالكترونية التي تسهم بصورة مباشرة في تقليص المسافة بين الحكام والمحكومين وازاحة الحواجز المسببة لتغييب الثقة بينهم عبر فتح وتوسعة وضمان تدفق المعلومات في قناة الشفافية لتمكين الافراد عبر خدماتها المتنوعة في الوصول السهل الى المعلومات والتفاعل الرشيد معها ؛ فضلا عما تطرحه من فرص للتواصل بين الاطراف كافة بفضل خدمة الوسائط الاجتماعية (Social Media), وما تمنحه من بشارات ووعود عظيمة في قابليتها في تطوير اداء الحكومة عن طريق زيادة شفافيتها وتفاعلها مع المواطنين ،حيث تنوعت الخدمات والادوار التي يمكن ان تقدمها الحكومة الالكترونية في مجال تكريس مبدأ الشفافية في مباني الحكم الرشيد وفق السياقات الاتية (٥٢) :-

١- الاسهام الفاعل في ضمان تدفق المعلومات الى المواطنين والعمل على توسعة قنواتها والحد من إحتمالية حجب المعلومة او حتى الحصول على معطيات منقوصة بما يكشف للعموم كل تحركات الحاكمين وسياستهم ويزيل حواجز السرية التي يتستر خلفها الفاسدين والمستبدين لتمرير سياساتهم بعيدا عن متابعة الراي العام الشعبي .

٢- تحجيم مساحة التدخل والتاثير الذي قد تمارسه بعض الجهات السياسية والحكومية لحجب الحقائق التي تستهدف كشف ممارساتهم غير المشروعة او حتى حرفها وتشويهها لتجنب المسائلة الشعبية والرسمية .

٣- ضمان التواصل والحوار والمكاشفة بين الحكام والمحكومين عبر خدمات التواصل الاجتماعي وما تطرحه من فرص ومنتديات للتفاعل الايجابي على مدار الساعة والوصول المباشر الى المسؤولين الحكوميين .

٤- تيسير تقديم وتحليل المقترحات المقدّمة وهو ما يسهل إمكانية اعتمادها في إطار اتخاذ القرار من قبل المسؤولين سبيلا لترشيد القرار وتوجيهه الوجهة التي تحقق الغرض المنشود منه باقل الخسائر مع ضمان اوسع قاعدة للتأييد الشعبي له بعد مروره بأوسع شبكة لقنوات الحوار والنقاش الشعبي بفضل ما تقدمه شبكة المعلومات الدولية من خدمات في هذا المضمار .

٥- تسهيل تقديم الحجج والمعلومات واثبات ألادلة لإدانة ومحاسبة المقصرين من المسؤولين الحكوميين فضلا عن كشفها السريع والمباشر للأخطاء والثغرات في بنية وعمل مؤسسات الدولة سبيلا لتمكين الافراد والمختصين والمعنيين من تشخيصها ومن ثم الضغط باتجاه تلافيها ومواجهة تداعياتها المستقبلية ومحاسبة المتسببين عنها ، إذ لا مجال لإخفاء المعاملات، ولا فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى، فالمصلحة تصبح عامة مادامت الخدمة عامة [٥٣].

الخاتمة

في سياق ما طرح من معطيات موضوعية يمكن تبني الاستنتاجات الاتية :

١- يعد الحكم الرشيد حلقة متقدمة في طريق نضوج الليبرالية ، وثمرة واعدة طرحتها ارهاصات العولمة ، وهي بكل الاحوال تتويجاً لجهود الانسانية في بلوغ الرفاهية والسعادة وفق سياقات منهجية وشرعية تتوافق مع خصوصية التجارب الذاتية للامم .

٢- لايمكن إعتماد المنظور التجزيئي والانتقائي للحكم الرشيد سواء على مستوى التحليل النظري او على مستوى التطبيق الواقعي ، كون هذه التجربة الانسانية تشكل حزمة مترابطة ومتكاملة من المبادي والقيم والتطبيقات التي تسير في طريق واحد وتقيم الاساس لبناء دولة القانون والرفاه بالافادة من قيم (المشاركة والعدل والشفافية والمساءلة) . فأي اجتزاء او فصل لاحدى هذه المكونات تنهار ركائز النجاح لهذه التجربة ككل .

٣- يمكن فهم الحكم الرشيد على أنه الحكم الذي يقوم على وجود قيادات منتخبة لإدارة المؤسسات العليا بكفاءة وشفافية ومشروعية مع ضمان كامل حقوق الافراد وبخاصة حقهم بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم .

٤- ان الحكم الرشيد لا يعني تحديد دور الدولة او اضعافها بقدر ما يعني نزع "القداسة" عن السلطة ونقلها للمجتمع والافراد باستخدام ادوات فاعلة تسهم في ترشيد واصلاح السلطة خاصة والممارسة السياسية عامة.

٥- لقد اثمرت ثورة المعلومات وتقنياتها المتطورة عن ولادة تجربة الحكومة الالكترونية التي هي عبارة عن محتوى معلوماتي واتصالي وخدمي في الوقت ذاته ، يتيح امكانية الترابط والتفاعل بين ثلاثة اطراف (المؤسسات الحكومية ، المؤسسات غير الحكومية ، المواطنون) بهدف تسهيل وتسريع حصولهم على الخدمات المختلفة بوسائل الكترونية ، بشكل ينهي مشاكل التعقيد الإداري ، والمرض البيروقراطي ، من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاعدة متكاملة من أدوات المعالجة ، والتي يمكن نشرها لمعالجة مشكلات التنمية التقليدية بطرق ابتكاريه.

٦- تلتقي الحكومة الالكترونية بالحكم الرشيد بصور ومحطات شتى ، يتقدمها تزامنية النشأة وتوحد الغرض والمسار للمفهومين ، وتكون الحكومة الالكترونية وفقا لهذا التوصيف ، الوسيلة الادارية والفنية لتحقيق متطلبات الحكم الرشيد وتسريع وتائر الوصول اليه ؛ فقد اثبتت الحكومة والوسائل الالكترونية نجاعتها في خلق نمط جديد من الخدمات العامة ، يدعم عناصر التراهة ، الشفافية ، العدالة ، سرعة الاستجابة لحاجيات الأفراد ، والاهتمام بالمواطن الذي يمثل محور التنمية.

٧- ان المعلومات هي السلاح الامضى والوسيلة المثلى التي تضعها الحكومة الالكترونية في خدمة اغراض الحكم الرشيد وترسيخ مقوماته ، فبهذه المعلومات تتحقق المشاركة الواعية للافراد ، وتصقل مهاراتهم بغية الارتقاء بمستوى الكفاءة والفاعلية ، وبهذا المعلومات يمكن تشخيص الخلل ومحاسبة المقصرين عبر اليات المسائلة .

المصادر

اولا: الكتب

- ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثالث ،مراجعة امين محمد عبد الوهاب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، بلا سنة طبع.
- د. ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الالكترونية : الواقع والافاق ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.
- الخليل ابن احمد الفراهيدي ، كتاب العين ، مراجعة د.داود سلوم ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤.
- جوندولين كارتر وجون هيرز ، نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ترجمة ماهر نسيم ، دار الكرنك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦١.

- سلوى حامد الملا، دور القيادة في إدارة الأزمة، دائرة البحوث والدراسات الإسلامية ، الدوحة ، ٢٠١٥.
- د. سعد غالب ياسين ، الادارة الالكترونية وافاق تطبيقاتها العربية ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ١٤٢٦هـ.
- د. صفوان المبيضين ، الحكومة الالكترونية : النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
- د.عادل عبد اللطيف ، الحكم الرشيد : المضمون والتطبيق ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، شباط ٢٠١٣ .
- د. عباس بدران ، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤.
- علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، في كتاب (حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية)، تأليف مجموعة باحثين ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤.
- د. محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧.
- د.محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.
- مريم خالص حسين ، الحكومة الالكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٢.

ثانيا : البحوث

- د. احمد جاسم محمد ، مدى توافر مؤشرات الحكم واثرها على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٩) , (جامعة البصرة, رئاسة الجامعة)، السنة ٢٠١١.
- د. الاخضر عزي ، " فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات : اشارة الى واقع الخوصصة في الجزائر، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول حول"حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي" المنعقد في دمشق للفترة ١٥-١٦ تشرين الاول-٢٠٠٨
- د. رضوان محمود المجالي ، الحكم الرشيد في الاردن : قراءة في مؤشر مكافحة الفساد ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثامن ، ٢٠١٣ .
- د. محمد محمود العجلوني ، أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي ، إسطنبول ، للفترة ٩-٢٠١٣/٩/١١.

ثالثا: الصحف والدوريات

- الحكم الراشد في المؤسسات –الشفافية والمؤسسات–،نظرة على أعمال الملتقى الدولي «الحكم الراشد في المؤسسات»،جريدة الشعب الجزائرية ، 2007/12/06 .

– الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ،جريدة عنب بلدي ،حلب ، العدد ٤٥ ، بتأريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠

- مهدي زاير جاسم ، المساءلة طريق للحدِّ من الفساد الإداري والمالي ، جريدة المؤتمر ، بغداد ، العدد ٢٩٨٣ ، بتأريخ ٦/٠٥/ ٢٠١٤

رابعا : مصادر شبكة المعلومات الدولية

- أحمد الكردى ، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ،ملتقى البحث العلمي ، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠، www.rsscrs.info
- الحكم الرشيد : الموسوعة الحرة على الرابط : https://ar.wikipedia.org/wiki
- الحكومة الالكترونية ومراحل تطورها ، مقال منشور على موقع معلمات الحاسب ، www.**computer**03.com
- الحكومة الالكترونية ، منتدى الحاسبات ، www.alhasebat.net
- الحكومة الالكترونية ، موقع سيريا نيوز ،www.syria-news.com
- الموسوعة الحرة على الرابط : https://ar.wikipedia.org
- رضوان قطبي ، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.. واقع وآفاق ، الجمعة, ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٥ ، على موقع السبيل على الرابط : http://ar.assabile.com/
- سعد عبد الرضا مكي ، الشفافية في الحوكمة الالكترونية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، على الرابط : http://www.alnahrain.iq/?p=2044
- عبد الرحمن تيشوري ، الحكومة الالكترونية .. كم يكلف عدم وجودها ؟ ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣١٦٩ ، ١٠/٢٩/ ٢٠١٠ ، .www.ahewar.org
- د.علي ميا ، الحكومة الالكترونية ، صحيفة الوحدة الالكترونية ، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ ، wehda.alwehda.gov.sy/
- د.فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الالكترونية ، مقال منشور على موقع تكنلوجيا التعليم ، www.khayma.com/**education-technology**/index.htm

- د. فتحي شمس الدين ، الديمقراطية الرقمية.. آليات جديدة للتعبير عن الرأى ، موقع لغة العصر : مجلة الاهرام للكومبيوتر والاتصالات ، http://aitmag.ahram.org.eg/News/24806.aspx
- محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، على الرابط : http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1224.htm
- محمد الهادي ، الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الاداري ، منتدى قسم علوم الادارة ، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩ ، www.hrdiscussion.com/hrdiscussion203.html
- المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد ، (فلسطين, الخليل) ، ٢٠١١ ، ص ٩. على الرابط الالكتروني, watchpalngos.org/ar/uploads/1042013-064236AM-1.pdf
- جواد الحمد ، الحريات العامة أساس الحكم الرشيد ، صحيفة الدستور اليومية ، ٢٠١١/٨/١١, على الموقع الالكتروني,

www.mesc.com.jo/OurVision/2011/7.html

- جواد الحمد ، الحكم الرشيد ، صحيفة العرب اليوم ، ٢٠١٢/٥/٢١, على الموقع الالكتروني, www.mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html

خامسا : المصادر الاجنبية

- L.B.Curzonand P.H Richards, The Longman dictionary of law,Seventh Editionion,Pearson Education,Edinburgh,2007,p.517.
- Arab Human Development Report, 2002

الهوامش

(١) – ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثالث ،مراجعة امين محمد عبد الوهاب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، بلا سنة طبع، ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٢) – الخليل ابن احمد الفراهيدي ، كتاب العين ، مراجعة د.داود سلوم ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٠.

(٣) – سلوى حامد الملا، دور القيادة في إدارة الأزمة، دائرة البحوث والدراسات الإسلامية ، الدوحة ، ٢٠١٥، ص٢٤ .

(٤)- الحكم الرشيد : الموسوعة الحرة على الرابط : https://ar.wikipedia.org/wiki

5- L.B.Curzonand P.H Richards, The Longman dictionary of law,Seventh Editionion,Pearson Education,Edinburgh,2007,p.517.

(٦)- المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد ، (فلسطين, الخليل) ، ٢٠١١ ، ص ٩. على الرابط الالكتروني,

watchpalngos.org/ar/uploads/1042013-064236AM-1.pdf

-(٧) د. احمد جاسم محمد ، مدى توافر مؤشرات الحكم واثرها على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٩) ، (جامعة البصرة, رئاسة الجامعة), ٢٠١١، ص ١٢٣.

(٨)- سلوى حامد الملا، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

(٩)- محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات, على الرابط : http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1224.htm

(١٠)- الحكم الراشد في المؤسسات -الشفافية والمؤسسات-،نظرة على أعمال الملتقى الدولي «الحكم الراشد في المؤسسات»،جريدة الشعب الجزائرية ، 2007/12/06 .

-(١١) د. محمد محمود العجلوني ، أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول ، للفترة ٩-٢٠١٣/٩/١١، ص ٤. رابط

-(١٢) الموقع الالكتروني: Arab Human Development Report, 2002

(١٣)- جواد الحمد، الحريات العامة أساس الحكم الرشيد، صحيفة الدستور اليومية، ٢٠١١/٨/١١, على الموقع الالكتروني, www.mesc.com.jo/OurVision/2011/7.html

(١٤)- د. رضوان محمود المجالي ، الحكم الرشيد في الاردن : قراءة في مؤشر مكافحة الفساد ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثامن ، ٢٠١٣ ، ص ١٦١ .

-(١٥) د. الاخضر عزي ، " فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات : اشارة الى واقع الخوصصة في الجزائر، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول حول"حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي" المنعقد في دمشق للفترة ١٥-١٦ تشرين الاول-٢٠٠٨ ، ص ٥ .

(١٦)- تعددت الى حد كبير الرؤى حول مقومات وعناصر الحكم الرشيد حتى بات من الصعب تحديدها على سبيل الحصر ، مع وجود بعض العناصر التي نالت درجة عالية من التوافق بين الباحثين التي يمكن تحديدها بالاتي : مصدر

١- المشاركة؛

٢- الديمومة ؛

٣- الشرعية والقبول من طرف السكان؛

٤- الشفافية ؛

٥- الحث على الإنصاف والعدل والمساواة؛

٦- القدرة على تنمية الموارد وطرق الحاكمية؛

٧- الحث على التوازن بين الأجناس؛

٨- التسامح وتقبل مختلف الآراء الأخرى؛

٩- القدرة على تعبئة الموارد لأغراض اجتماعية؛

١٠- تقوية الآليات الأصيلة وتأهيل المواطنة ؛

١١- التطابق مع القانون ؛

١٢- الاستخدام العقلاني والفعال للموارد؛

١٣- توليد وتحفيز الاحترام والثقة؛

١٤- المسؤولية؛

١٥- القدرة على تعريف الحلول العقلانية والتكفل بها؛

١٦- التشجيع على تحمل المسؤوليات والتسهيلات ؛

١٧- الضبط أكثر من الرقابة ؛
١٨- القدرة على معالجة المسائل الزمنية ؛
١٩- التوجيه نحو الخدمة .

-(١٧) د.عادل عبد اللطيف ، الحكم الرشيد : المضمون والتطبيق، برنامج الامم المتحدة الانمائي، شباط ٢٠١٣، ص٨.
(١٨)- جوندولين كارتر وجون هيرز ، نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ترجمة ماهر نسيم ، دار الكرنك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦١، ص ٨١.
(١٩)- علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، في كتاب (حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية)، تأليف مجموعة باحثين ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤، ، ص ص٤٧-٤٨.
(٢٠)- د.عادل عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره، ص ١١ .
(٢١)- المصدر نفسه ، ص ٩ .
(٢٢)- الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ،جريدة عنب بلدي, العدد ٤٥، (سوريا, حلب) ، بتأريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠.
-(٢٣) مهدي زاير جاسم ، المساءلة طريق للحدِّ من الفساد الإداري والمالي ، جريدة المؤتمر، بغداد، العدد ٢٩٨٣، بتأريخ ٠٥-٦- ٢٠١٤
-(٢٤) جواد الحمد ، الحكم الرشيد ، صحيفة العرب اليوم ، ٢٠١٢/٥/٢١, على الموقع الالكتروني, www.mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html
(٢٥)) د. محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٥.
(٢٦) د. ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الالكترونية : الواقع والافاق ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٢.
(٢٧)الحكومة الالكترونية ، منتدى الحاسبات ،على الموقع الالكتروني, www.alhasebat.net
(٢٨) الحكومة الالكترونية ، موقع سيريا نيوز، على الموقع الالكتروني ،www.syria-news.com
(٢٩) مريم خالص حسين ، الحكومة الالكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٢ ، ص ص ٤٤٤-٤٤٥ .
(٣٠) د. سعد غالب ياسين ، الادارة الالكترونية وافاق تطبيقاتها العربية ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ١٤٢٦هـ ، ص١٩٠.
(٣١) أحمد الكردى ، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ،ملتقى البحث العلمي ، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠، www.rsscrs.info
(٣٢) محمد الهادي ، الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الاداري ، منتدى قسم علوم الادارة ، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩ ، www.hrdiscussion.com/hrdiscussion203.html
((٣٣)) عبد الرحمن تيشوري ، الحكومة الالكترونية .. كم يكلف عدم وجودها ؟ ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣١٦٩ ، ٢٠١٠ /١٠/٢٩ ، www.ahewar.org.
(٣٤) - د.محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٧١.
(٣٥) المصدر نفسه، ص٧١.
(٣٦) د. صفوان المبيضين ، الحكومة الالكترونية : النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص ٦٧.
(٣٧) د. عباس بدران، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٧٧-٧٨.
(٣٨) د.محمد سمير احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢.
(٣٩) د. ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الالكترونية : الواقع والافاق ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ص ٩٤-٩٥.
(٤٠) د. سعد غالب ياسين ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(٤١) د.صفوان المبيضين ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤ .

(٤٢) د. سعد غالب ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ .

(٤٣)الحكومة الالكترونية ومراحل تطورها ، مقال منشور على موقع معلمات الحاسب ، www.**computer**03.com

]]

(٤٤)د.علي ميا ، الحكومة الالكترونية ، صحيفة الوحدة الالكترونية ، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ ، wehda.alwehda.gov.sy/

(٤٥) د.فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الالكترونية ، مقال منشور على موقع تكنلوجيا التعليم ، www.khayma.com/**education**-**technology**/index.htm

(٤٦) د.عادل عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص٨

(٤٧) د. فتحي شمس الدين ، الديمقراطية الرقمية.. آليات جديدة للتعبير عن الرأى ، موقع لغة العصر : مجلة الاهرام للكومبيوتر والاتصالات ، http://aitmag.ahram.org.eg/News/24806.aspx

(٤٨) رضوان قطبي ، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.. واقع وآفاق ، الجمعة, ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٥ ، على موقع السبيل على الرابط : http://ar.assabile.com/

(٤٩) أحمد الكردى ، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ،ملتقى البحث العلمي ، ٢٤ تشرين ٢٠١٠، www.rsscrs.info

-(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) يقصد بالوسائط الاجتماعية هي ادوات وسائل الاعلامات المحوسبة Computer-mediated والتي تتيح للعموم تكوين او مشاركة او تبادل المعلومات او الافكار والصور/الفديو في مجتمعات افتراضية Virtual Communities وشبكات. كما وتعرف الوسائط الاجتماعية بانها مجموعة من التطبيقات على اساس الانترنت Internet-based والتي تبنى على اسس ايدلوجية وتكنولوجية على الوب٢ Web 2.0 والتي تسمح بتكوين و تبادل المحتويات المولدة للمستخدمين . ينظر للتفاصيل الموسوعة الحرة على الرابط : https://ar.wikipedia.org

(٥٢) سعد عبد الرضا مكي ، الشفافية في الحوكمة الالكترونية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، على الرابط : http://www.alnahrain.iq/?p=2044

(٥٣) د.قوادرة حسين ، مصدر سابق .